



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تعميم رقم (١٧٢/ 2018)

إلى كافة مؤسسات الاقراض المتخصصة التي تمارس أعمال التمويل الاسلامي العاملة
في فلسطين

التاريخ: الإثنين، 02 تموز، 2018

الموضوع: الهيئة العليا للرقابة الشرعية

استناداً لأحكام المادة (23) من قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010، وقرار مجلس إدارة سلطة النقد رقم (2) لسنة 2011، تقرر إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف ومؤسسات الاقراض المتخصصة التي تمارس أعمال التمويل الاسلامي.

وتضم الهيئة في تشكيلتها نخبة من علماء الشريعة والفقه وذوي الخبرة في الصيرفة الاسلامية والقانون، وتتألف من (د. عبد المنعم أبو قاهوق/ رئيساً للهيئة. د. ماهر خضير (نائباً)، د. محمد حنيني (أمين السر)، د. نعيم سمارة المصري، د. عبد الستار أبو غدة، والسيد محمود الرمعة (خبيراً مالياً مختصاً في أعمال الصيرفة الاسلامية)).

وتعمل الهيئة على تقديم المساعدة والمشورة الشرعية لسلطة النقد، وبيان الحكم الشرعي في المعاملات والتعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، وابداء الرأي الشرعي في مدى توافق المنتجات والخدمات المالية والمصرفية الاسلامية الجديدة التي ترغب مؤسسات الاقراض المتخصصة بطرحها مع احكام الشريعة الاسلامية، واقتراح المعايير المتعلقة بتحديد شروط تعيين المراقبين الشرعيين المقيمين في مؤسسات الاقراض المتخصصة التي تمارس أعمال التمويل الاسلامي على أن يتم عرض أية منتجات جديدة على الهيئة العليا للرقابة الشرعية من خلال دائرة الرقابة والتفتيش بعد اعتمادها من قبل المراقب الشرعي المقيم في المؤسسة.

علماً أن قرارات الهيئة العليا للرقابة الشرعية ملزمة لكافة مؤسسات الاقراض المتخصصة التي تمارس أعمال التمويل الاسلامي.

دائرة الرقابة والتفتيش
سلطة النقد الفلسطينية

www.pma.ps